

115 شهيدا بسبب المجاعة في غزة والخطر يتفاقم على الأطفال

بيان عربي إسلامي مشترك حول الإعلان الإسرائيلي بضم الضفة : خرق سافر ومرفوض



جثث فلسطينيين قتلوا بالرصاص عند نقطة توزيع طعام قرب زيكيم شمال القطاع



عنصر من قوات الأمن الإسرائيلية أمام المسجد الأقصى

وحذرت المنظمة من مغبة مواصلة «التواطؤ الدولي»، وأشارت إلى أن منظومة الأمم المتحدة سبق أن أثبتت قدرتها على اتخاذ قرارات شجاعة في أزمت دولية مثل سوريا وميانمار وروسيا، لكنها مطالبة الآن باتخاذ مواقف حازمة تجاه انتهاكات إسرائيل.

وذكرت أن بعض الحكومات صعدت خطواتها، إذ فرضت 12 دولة حظر تسليح أو عقوبات على وزراء إسرائيليين، وأوقفت مفاوضات تجارية وفرضت قيودا اقتصادية، بينما يظل المطلوب أكثر من ذلك بكثير للجم سياسات الإبادة والاضطهاد التي يتعرض لها الفلسطينيون.

وشددت هيومن رايتس ووتش على أن الدول الأطراف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ملزمة قانونا باتخاذ كل ما يلزم لمنع «الإبادة عند وجود خطر جسيم، وهذا الحد تم تجاوزه منذ وقت طويل، كما تؤكد وثائق الأمم المتحدة بشأن التدمير المتعمد للبنية التحتية في غزة واستخدام التجميع أداة حرب ممنهجة».

وحملت المنظمة الولايات المتحدة مسؤولية عرقلة جهود العدالة الدولية بسبب استمرار نقل السلاح لإسرائيل وحملات التضيق على المحكمة الجنائية الدولية، مؤكدة أن هذه السياسات لا تعفي من المحاسبة.

واختتمت المنظمة: «أن الأوان ليحمل المجتمع الدولي مسؤولياته، فبدون إجراءات واضحة وحاسمة، ستتواصل الإبادة والاضطهاد بحق الشعب الفلسطيني بلا رادع».

من ناحية أخرى أعلن الجيش الإسرائيلي أمس الخميس إصابة أحد جنوده بجروح خطيرة في معركة جنوب قطاع غزة لم يوضح تفاصيلها، وذلك في ظل إعلان كتائب القسام عن تنفيذ عمليات ضد جنود الاحتلال.

وقال الجيش -في بيان- إن الجندي المصاب يخدم في سلاح المدرعات ضمن الكتيبة 71 التابعة لتشكيل «باراك 188، وقد أصيب بجروح بالغة الأربعاء خلال معركة جنوبي القطاع.

وبحسب معطيات الجيش، بلغ عدد قتلا منذ بدء الحرب في 7 أكتوبر 2023 نحو 895 جنديا، بينهم 451 سقطوا خلال المعارك البرية التي بدأت بغزة في الـ27 من الشهر ذاته. كما تشير المعطيات ذاتها إلى إصابة 6130 جنديا منذ اندلاع الحرب، من بينهم 2821 خلال العمليات البرية في القطاع.

من جانبها، قالت كتائب القسام إنها قصفت موقع قيادة وسيطرة للجيش الإسرائيلي في محور موراغ بمنظومة الصواريخ رجوم قصيرة المدى.

وكانت كتائب القسام أفادت بمقتل وإصابة أكثر من 15 عسكريا إسرائيليا في 3 عمليات نفذتها ضد القوات المتوغلة بمدينة رفح جنوبي قطاع غزة خلال الأيام الأخيرة. وقالت القسام -في بيان- إن مقاتليها تمكنوا التلاءم من استهداف قوة إسرائيلية قوامها 7 جنود بعبوة مضادة للأفراد وإيقاعهم بين قتييل وجريح في منطقة مفترق المشروع شرق مدينة رفح جنوب القطاع.

وفي بيان ثان، أوضحت كتائب القسام أن مقاتليها تمكنوا في 17 يوليو الجاري من تفجير عبوتين مضادتين للأفراد في قوة إسرائيلية هندسية قوامها 8 جنود وتم إيقاعهم بين قتييل وجريح قرب مفترق دير ياسين بحي الجينة شرق مدينة رفح جنوبي القطاع.

وذكرت في بيان ثالث أن مقاتليها تمكنوا في 15 يوليو الجاري من استدراج قوة إسرائيلية إلى شرك خداعي داخل أحد المنازل.

وتفرض إسرائيل رقابة مشددة على نشر خسائرها في غزة، وتتكنم على الحصيلة الحقيقية لقتلها وجرحاها، مما يرشح الأعداد المعلنة للارتفاع.



جنود إسرائيليون في موقع جنوبي قطاع غزة

«وكالات»: أصدرت عدة دول عربية وإسلامية أمس الخميس، بيانا مشتركا تدین فيه الإعلان الإسرائيلي بفرض السيادة على الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية.

البيان صدر عن كل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة فلسطين، ومملكة البحرين، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وجمهورية تركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

وذكر البيان الإدانة بأشد العبارات من قبل الدول والمنظمات المذكورة، على مصادقة الكنيسيت الإسرائيلي على الإعلان الداعي إلى فرض ما يسمى بـ"السيادة الإسرائيلية" على الضفة الغربية المحتلة، معتبرة القرار خرقا سافرا ومرفوضا للقانون الدولي، وانتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرارات 242 (1967)، و338 (1973)، و2334 (2016)، التي تؤكد جميعها بطلان جميع الإجراءات والقرارات التي تهدف إلى شرعية الاحتلال، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وجددت الدول العربية والإسلامية المذكورة، التأكيد على أن إسرائيل لا تملك أي سيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤكدة أن هذا التحرك الإسرائيلي الأحادي لا يترتب عليه أي أثر قانوني، ولا يمكن أن يغير من الوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشرقية، التي تبقى جزءا لا يتجزأ من تلك الأرض.

كما شدد البيان على أن مثل هذه الإجراءات الإسرائيلية من شأنها فقط تأجيج التوتر المتزايد في المنطقة، الذي تفاقم بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما خلفه من كارثة إنسانية في القطاع.

ودعت الدول العربية والإسلامية المذكورة، المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية، إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم القانونية والأخلاقية، والتحرك العاجل لوقف السياسات الإسرائيلية غير القانونية الهادفة إلى فرض أمر واقع بالقوة، وتقويض فرص تحقيق سلام عادل ودائم، والقضاء على آفاق حل الدولتين.

كما جددت هذه الأطراف التزامها بحل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وصوتت الكنيسيت الإسرائيلي، الأربعاء، لصالح مشروع قانون يدعو الحكومة إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، بأغلبية 71 صوتا.

ونص القانون على أن الضفة الغربية وغور الأردن «تشكلن جزءا لا يتجزأ من الوطن التاريخي للشعب اليهودي»، ودعى إلى اتخاذ خطوات استراتيجة لتثبيت ما وصفوه بـ«الحق التاريخي» وتحقيق الأمن القومي لدولة إسرائيل. ومع مطلع الشهر الجاري، أكدت «القناة 14» الإسرائيلية، وجود توافق كامل بالداخل الإسرائيلي بين الوزراء والنواب والأحزاب، بضرورة «استغلال الفرصة»، والحصول على إقرار من الرئيس ال أمريكي دونالد ترامب بضم الضفة الغربية.

وأكدت القناة، أن هناك من يرى ذلك حقيقة على أرض الواقع، خاصة أن ترامب وعد بها خلال حملته الانتخابية، وأكدها مع وصوله للبيت الأبيض.

جاء هذا بعدما دعا وزراء ونواب، رئيس الوزراء خلال الساعات الأخيرة إلى تطبيق السيادة على الضفة الغربية قبل نهاية العطلة الصيفية للكنيسيت.

من ناحية أخرى قال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إن



فلسطينيون يتدافعون للحصول على وجبات طعام من مطبخ خيري بمدينة غزة